الأمم المتحدة

E/CN.5/2019/8

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2018
Arabic
Original: English

**لجنة التنمية الاجتماعية**

**الدورة السابعة والخمسون**

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

**المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية**

## تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والخمسين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامَي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

* E/CN.5/2018/L.1.

241218 191218 18-20007 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨


موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨. ويلقي التقرير الضوء على الإنجازات البرنامجية للمعهد خلال هذه الفترة ويعرض حالته المؤسسية والمالية.

فعلى مدى أكثر من خمسة عقود، قام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، بوصفه مؤسسة الأمم المتحدة الوحيدة المكرسة حصراً لبحوث التنمية الاجتماعية، بإنتاج معارف ابتكارية متعددة التخصصات وقام بتحليلات سياساتية بشأن التحديات الإنمائية المعاصرة؛ وأسهم في المناقشة والسياسات العامة والممارسات القائمة على الأدلة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي؛ وعمل مع أوساط التنمية الدولية من صانعي السياسات والممارسين والباحثين والناشطين. ولمركز المعهد، كهيئة بحوث مستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة، وضعٌ يمكّنه من تحديد طابع النقاشات والمشاركة في حوار بشأن السياسات العامة، وتقديم وجهات نظر متنوعة لكنها ثانوية في كثير من الأحيان للنقاش والإسهام في التحليل النقدي وتنوع المنظورات الضرورية للتقدم صوب تحقيق المزيد من التنمية العادلة والشاملة والمستدامة.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المعهد إجراء البحوث وتنظيمها في إطار المجالات البرنامجية الثلاثة وهي: السياسات الاجتماعية والتنمية؛ والمسائل الجنسانية والتنمية؛ والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. وتابع مشاريع البحوث الجارية وشرع في دراسة العلاقة بين التكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان وعدم المساواة والعدالة المناخية. وبتلك السبل، عالج المعهد في أعماله الأولويات الإنمائية المعتمدة على نطاق المنظومة في ما يتعلق بالحد من الفقر، وأوجه عدم المساواة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، والدوافع الاجتماعية للاستدامة.

وقد أسهمت بحوث المعهد إسهاماً مباشراً في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما يتعلق بالمواضيع المذكورة أعلاه. واستخدمت نتائجَ بحوث المعهد أيضاً وكالاتُ الأمم المتحدة ودولٌ أعضاء (بما في ذلك خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة)، وهيئات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وقام الباحثون بشكل منتظم بإسداء المشورة أو تقديم إحاطات إلى هذه الجهات صاحبة المصلحة، وتبادل المعارف بشأن قضايا التنمية، وإفادة المناقشات وصياغة السياسات البديلة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المعهد الابتكار في ما يتعلق بأنشطته في مجالَي الاتصالات والتوعية، وتعزيز العمليات المؤسسية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج وبالتأثير.

وفي أعقاب تسوية الصعوبات المتعلقة بالتدفقات النقدية في نهاية عام ٢٠١٦، أتاحت فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ مرحلة من الاستقرار النسبي، اتخذت فيها إجراءات لتعزيز المعهد بهدف أن يصبح معهداً ”يفي بالغرض“. وأتاحت اتفاقات الشركاء الجدد للتمويل المؤسسي غير المخصص الفرصة للمعهد لكي يركِّز على تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية المتفق عليها وفي الوقت نفسه توسيع نطاق البحث

في اتجاهات جديدة، وإصلاح الجوانب الرئيسية لنموذج الأعمال لدعم الاستدامة المؤسسية الطويلة الأجل ووضع أسس النمو المتوخى تحقيقه في المستقبل.

ويُموَّل المعهد بالكامل من التبرعات، ويعتمد على الدعم المقدَّم من الدول الأعضاء لضمان وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتعلقة بتقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويعرب المعهد عن امتنانه لممولّيه، وبخاصة الجهات التي تقدّم له دعماً مؤسسيّاً – وهي السويد وسويسرا وفنلندا – والتي ما كان للمعهد بدونها أن ينجز أنشطته.

# المحتويات

*الصفحة*


أولا – مقدمة ..... ٥

ثانيا – الإطار الاستراتيجي ..... ٦

ثالثا – خطة البحث: التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة ..... ٧

ألف – السياسات الاجتماعية والتنمية ..... ٧

باء – المسائل الجنسانية والتنمية ..... ١٣

جيم – الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ..... ١٤

رابعا – الاتصال والتوعية ..... ١٩

خامسا – المسائل المؤسسية ..... ٢٠

ألف – استعراض منتصف المدة ..... ٢١

باء – الإدارة والموظفون ..... ٢٢

جيم – الإدارة والمجلس ..... ٢٢

دال – التقرير المالي ..... ٢٣

# أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٧. وهو مقدَّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقاً للاختصاصات المبيّنة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣، والتي تنص على أن يقوم مجلس إدارة المعهد بجملة أمور منها تقديم تقرير مرحلي عن أعمال المعهد إلى اللجنة بانتظام.

٢ – وقد أُنشئ المعهد في عام ١٩٦٣ كفضاء مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة أُنيطت به ولاية إجراء بحوث تتعلق بسياسات تعنى بالأبعاد الاجتماعية للتنمية. ولأكثر من خمسة عقود، ما زال المعهد يحتل مكان الصدارة في الجهود المبذولة لضمان أن تظل المسائل الاجتماعية في طليعة الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولا يزال المعهد المؤسسة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكرَّسة للبحث في المسائل الاجتماعية التي كثيراً ما تُغفل في السياسات والممارسات المتعلقة بالتنمية.

٣ – والمعهد، بوصفه مؤسسة تعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة وتشتهر بامتياز بحوثها، يستخدم قدرته على الحشد على الصعيد العالمي للانتفاع إلى أقصى حدّ ممكن بشبكة دولية من الأكاديميين ومقرّري السياسات والممارسين، مجمّعاً بذلك قاعدة معرفية متنوعة وفرصة لتعدد الأفكار بما ينير الطريق أمام منظومة الأمم المتحدة في ما تقوم به من أعمال تتعلق بالمسائل الاجتماعية.

٤ – وقد كانت فترة السنتين هي فترة من الاستقرار النسبي، حيث اتخذت إجراءات من أجل تعزيز المعهد لكي يصبح معهداً ”يفي بالغرض“، بعد إيجاد حل للصعوبات المرتبطة بالتدفقات النقدية مع اقتراب نهاية عام ٢٠١٦. وأتاح عقد اتفاقات شراكة جديدة متعددة السنوات للتمويل المؤسسي غير المخصص للمعهد التركيز على تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية المتفق عليها مع توسيع نطاق البحوث في اتجاهات جديدة، وإصلاح الجوانب الرئيسية لنموذج الأعمال دعماً للاستدامة المؤسسية الطويلة الأجل وإرساء أسس النمو في المستقبل.

٥ – وخلال فترة السنتين، اضطُلع بأعمال في نطاق الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي يربط بين البحوث، والاتصالات، والمشاركة في وضع السياسات، والنتائج، والتأثير. وأخذت خطط العمل السنوية في الحسبان الشواغل والمواضيع ذات الأولوية في منظومة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية.

٦ – وعلى خلفية تثبيت الأوضاع المؤسسية والمالية التي أجريت في عام ٢٠١٦، تمكّن المعهد أثناء فترة السنتين من تنفيذ خطته الطموحة في مجال البحوث والمشاركة في معالجة المسائل المتعلقة بالسياسات من خلال عدد كبير من المنشورات والمناسبات. وواصل المعهد القيام بدوره بوصفه الطرف الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة والأوساط الإنمائي العالمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وبوصفه مركزاً للمعارف وملتقى لإجراء مناقشات هامة بشأن التنمية الاجتماعية والحوكمة الدولية.

٧ – ويموَّل المعهد بالكامل من التبرعات ويتولى أعماله مجلسُ إدارة مستقل. وتمنحه هذه الظروف الاستقلالية اللازمة لإنجاز بحوث مستقلة عالية الجودة. ويعتمد المعهد على الدعم المالي المقدَّم من الدول الأعضاء لكفالة وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

## ثانيا – الإطار الاستراتيجي

٨ – تزامنت فترة السنتين مع السنتين الثانية والثالثة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمعهد، *التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة: استراتيجية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠*[(١)].

٩ – وتحدد الاستراتيجية أولويات ومواضيع البحوث التي يجريها المعهد ضمن إطار مؤسسي يربط بين البحوث والاتصالات والمشاركة في وضع السياسات والنتائج والتأثير. وقد وُضعت الاستراتيجية من خلال إجراء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة من المعهد في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وهي تستجيب للاتجاهات الإنمائية المعاصرة، والشواغل في مجال السياسات، والمناقشات العلمية، وترمي إلى سد ما يُحدد من ثغرات معرفية، وتتوقع في الوقت نفسه أن تتناول المسائل الاجتماعية التي لا تشكّل بعدُ جزءاً من الخطاب السائد.

١٠ – وفي إطار تلك الاستراتيجية، يضطلع المعهد ببحوث ستساعد الحكومات الوطنية وغيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تصبو إليها. ومن الأهداف الشاملة التي وضعها المعهد كفالة أن تظل شواغل التنمية الاجتماعية وأهدافها في صدارة الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١١ – وتنتظم البحوث في ثلاثة مجالات برنامجية هي: (أ) السياسات والتنمية الاجتماعية؛ (ب) والمسائل الجنسانية والتنمية؛ (ج) والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. ويحدد كل برنامج مسائل البحث ومواضيعه الرئيسية التي ستُسهم في مواجهة التحديات المعاصرة لأوجه عدم المساواة والنزاعات والممارسات غير المستدامة. وبذلك، فإن تلك البرامج ترمي إلى الإسهام بالأدلة التي تؤيد الجهود المبذولة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لإحراز تقدم على مسارات التنمية المستدامة والمنصفة.

١٢ – ويُضطلع بالعمل ضمن كل برنامج في شكل مجهود تعاوني مع شبكات المعهد العالمية من الباحثين ومقرّري السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

١٣ – وتشمل الاستراتيجية أيضاً معلومات عن النُهج المتبعة في البحوث وأساليبها وبياناتها، وإطاراً قائماً على النتائج يتضمن الأهداف والأنشطة والنواتج. وتناقش الاحتياجات من الميزانية والمالية لتنفيذ الاستراتيجية.

١٤ – ونظراً إلى أن المعهد ينبغي أن يعبئ بالكامل جميع الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، فإنه يظل مرناً ومتجاوباً مع السياق المتغير والأولويات الناشئة والطلبات المحددة للبحوث من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المستخدمة للبحوث والمشاركة في التمويل.

١٥ – وخلال فترة السنتين، أعد المعهد حوالي ٣٠ مقترح مشاريع. ومكّن ذلك المعهد من إحراز تقدم كبير في تنفيذ استراتيجيته المؤسسية، والتوسع أيضاً في الوقت نفسه في مجالات البحوث الجديدة التالية: النخب وعدم المساواة، والتكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان، والعدالة المناخية، ومؤشرات أثر التنمية المستدامة.

(١) متاح من خلال الرابط التالي: www.unrisd.org/unrisd-strategy-2016-2020.

## ثالثا – خطة البحث: التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة

١٦ – تشمل الالتزامات العالمية المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ وعوداً طموحة لتحقيق التضامن والتحول، تجمع بين مواصلة تركيز الاهتمام على أشد الناس حرماناً في البلدان المنخفضة الدخل والأهداف العالمية لزيادة الإنصاف والاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

١٧ – ويتردد صدى خطة عام٢٠٣٠ بقوة في ولاية المعهد واستراتيجيته المؤسسية. وبعد انقضاء ثلاث سنوات منذ بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، أصبحت بحوث المعهد وتحليلاته في مجال السياسات ذات أهمية حاسمة لكفالة أن تظل العدالة الاجتماعية والإدماج والإنصاف أموراً محورية في تنفيذ الأهداف في ما يتصل بالسياسات والممارسات على السواء.

١٨ – وتعاون المعهد، عند تنفيذ برنامج عمله، مع شبكاته المتعددة التخصصات للبحوث في بلدان الجنوب وبلدان الشمال، وانخرط في حوار متبادل مع الشركاء لوضع مشاريع البحث وتنفيذها وإنجازها، مما كفل إنتاجاً مشتركاً حقيقياً للمعارف والتعلّم المتبادل.

### ألف – السياسات الاجتماعية والتنمية

١٩ – تكتسي السياسات الاجتماعية أهمية بالغة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها وستظل كذلك. ولا يزال برنامج السياسات الاجتماعية والتنمية يجمع بين العمل على وضع نهج مفاهيمية جديدة، وبين التحليلات المتعلقة بالسياسات والمؤسسات والتحليلات السياسية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٠ – ويشمل البرنامج مشاريع تتسم بأهمية مباشرة لسياق السياسات الراهن بشأن المواضيع التالية: الابتكارات في ميدان السياسات الاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ والسياسات والعمليات التي تحدِّد شكل تعبئة الموارد المحلية والحيز المالي من أجل توفير تمويل عادل ومستدام للتنمية الاجتماعية؛ والتغيير المحدِث للتحوّل من أجل الأطفال وأهداف التنمية المستدامة؛ والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والسياساتية لأمولة الاتجار بالسلع الأساسية وآثارها الإنمائية؛ والتكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان؛ وعدم المساواة والنخب والتعبئة الاجتماعية؛ والربط بين الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

#### ١ – نظرية تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية

٢١ – في بيئة مالية مقيَّدة، ما هي الإمكانيات لضمان تحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات الاجتماعية وتخصيص هذه الإيرادات لها؟ يكتسي هذا التساؤل أهمية بالغة في سياق المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال تحليل متكامل للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية للسياسات المالية، ركز مشروع ”نظرية تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية“ على المحددات السياسية لأداء الإيرادات وتدبير الموارد. ونفذ المشروعَ بتمويل من السويد كلٌّ من المعهد والأفرقة القطرية في أوغندا وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وزمبابوي ونيكاراغوا. وأجريت بحوث المشروع، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، ونُشرت النتائج خلال فترة السنتين ٢٠١٧–٢٠١٨.

٢٢ - وأسهم المشروع في التحليل القائم على الأدلة للمناقشات العالمية المتعلقة بسد الثغرات في التمويل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية العالمية الرئيسية وتنفيذ البرامج الاجتماعية، وتعزيز تولّي زمام المبادرة وحيز السياسات على الصعيد الوطني، وترسيخ نهج مساءلة الحكومات أمام المواطنين. وتشير النتائج الرئيسية إلى الدوافع السياسية وتعبئة الموارد، وكذلك إلى عوامل اقتصادية مثل أسعار السلع الأساسية الدولية وإمكانية الحصول على الموارد الخارجية. وفي ما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسات العامة، سلط المشروع الضوء على ضرورة عقد صفقات ضريبية شفافة وشاملة، وتوفير مزيج مالي متنوع ومستدام، وتهيئة بيئة اقتصاد كلي مؤاتية وبناء قدرات تمكينية لدى الدولة، وعقد صفقات عالمية بشأن الموارد تولد الموارد والأنظمة، وهيكل مالي دولي يتسق مع رؤية التنمية المستدامة.

٢٣ - ودراسات الحالات الإفرادية القطرية والورقات المواضيعية وأشرطة الفيديو وموجزات المشاريع ذات الصلة بالموضوع متاحة على الموقع الشبكي للمعهد[٢]. وقد عُرض البحث على الجهات صاحبة المصلحة على المستوى القطري وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لكي تسترشد به في ما تضطلع به من أعمال من أجل خطة عمل أديس أبابا والتمويل المستدام لأهداف التنمية المستدامة.

## ٢ - الاتجاهات الجديدة في السياسات الاجتماعية: البدائل المتاحة من بلدان الجنوب ولها

٢٤ - بحث مشروع ''الاتجاهات الجديدة في السياسات الاجتماعية: البدائل المتاحة من بلدان الجنوب ولها''، المنفَّذ في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ بتمويل من السويد، في نشأة الابتكارات التي ظهرت مؤخراً في ميدان السياسات الاجتماعية في بلدان الجنوب وطبيعة هذه الابتكارات وفعاليتها. واختُتمت مرحلة البحث والتحليل في هذا المشروع خلال فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢٥ - وأجرت أفرقة من الباحثين المحليين والدوليين الدراسات الإفرادية القطرية في الاتحاد الروسي، والأردن، وإندونيسيا، والبرازيل، وتونس، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والصين، وعمان، ومصر، والمغرب، والهند. وأُعدت ورقات مواضيعية بشأن القضايا المؤسسية والعمل غير الرسمي والنُّهج العابرة للحدود الوطنية والنُّهج العالمية المتبعة في السياسات الاجتماعية. وتوجد تلك الدراسات الإفرادية القطرية والورقات المواضيعية وأيضاً شرائط الفيديو والعروض الموجزة للمشروع في الموقع الشبكي للمعهد[٣].

٢٦ - وتشمل النتائج الرئيسية للبحث والآثار المترتبة عنه من حيث السياسات عدة مجالات واسعة النطاق: النُّهج القائمة على مراعاة الحقوق والمتبعة في مجال الرعاية الاجتماعية؛ والعلاقات الجديدة في مبادرات السياسات العامة التي تدعمها الجهات المانحة؛ وظهور منظمات المجتمع المدني في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ والسياسات الاجتماعية بوصفها عنصراً من عناصر التنمية المستدامة المتكاملة؛ والمصاعب المصادفة في ضمان استمرارية السياسات الاجتماعية.

٢٧ - وكانت نتائج البحث وآثاره على السياسات أساساً للمناقشات التي جرت مع الجهات المعنية في دورة تدريبية بشأن السياسات الاجتماعية المحدِثة للتحول نظَّمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ وفي حوار استراتيجي دار بشأن الفقر وعدم المساواة نظَّمته شعبة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ؛ وفي حوار سياساتي دار بشأن الحماية الاجتماعية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استضافه مركز التنمية الاجتماعية في أفريقيا، في جوهانسبرغ.

(٢) انظر www.unrisd.org/pdrm.

(٣) انظر www.unrisd.org/ndsp.

### ٣ - تأثير القيمة: آثار الأمولة على امتداد سلسلة توليد القيمة من النحاس

٢٨ - ينتمي المعهد إلى مجموعة دولية للبحوث عملت في فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ على تنفيذ المشروع المعنون ''تأثير القيمة: آثار الأمولة على امتداد سلسلة توليد القيمة من النحاس'' بتمويل من الشبكة السويسرية للدراسات الدولية. وفي إطار هذا المشروع، عمل فريق بحوث متعدد الأقطار على دراسة الديناميات الاجتماعية في مختلف حلقات سلسلة توليد القيمة من النحاس، ابتداء من المناجم والمجتمعات المحلية المحيطة بها في زامبيا، إلى المدن والمرافئ على طول ممرات النقل الأفريقية، ثم الشركات التجارية والمصارف السويسرية، إلى مواقع الإنتاج الصناعي وإعادة التدوير في الصين.

٢٩ - وخلال فترة السنتين، أصدر المعهد ورقتي معلومات أساسية إحداهما بعنوان ''الأمولة والتنمية الاجتماعية'' والثانية بعنوان ''الصناعات الاستخراجية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، وطلب إجراء دراسات عن الآثار الجنسانية لاستخراج النحاس على المجتمعات المحلية القريبة من مناجم النحاس في موباني ومناجم الفلزات غير الحديدية التي تديرها الصين في زامبيا.

٣٠ - وأفضى المشروع إلى وضع أدلة تجريبية وتحليلات يمكن أن تساعد على تحسين مراقبة القطاع، بهدف المضي قدماً نحو مزيد من احترام المبادئ الأخلاقية في النظم التجارية لتحقيق رؤية التنمية المستدامة. ويجري عرض نتائج البحوث في اجتماع مائدة مستديرة ومناقشات عامة للجهات المعنية وفي ندوة للبحوث، وذلك في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بحضور فريق بحوث المشروع الدولي ومشاركين من الأمم المتحدة.

### ٤ - الربط بين التكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان لأغراض التنمية المستدامة

٣١ - نفذ المعهد عدداً من الأنشطة خلال فترة السنتين من أجل استكشاف أوجه التقاطع بين التكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان في طائفة من الأبعاد ذات الصلة بالتنمية المستدامة والشاملة. ودعمت تلك المبادرات جمهورية كوريا والصناديق المؤسسية للمعهد.

٣٢ - ويتسق مجال التحقيق مع استراتيجية الأمين العام لتسخير التكنولوجيات الجديدة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويولي المعهد اهتماماً خاصاً لاحتمال أن يُسفر عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة عن ظهور أشكال أخرى من عدم المساواة، بدلاً من الحد منها.

٣٣ - ونشر المعهد سلسلة من المقالات التحليلية بشأن أوجه التقاطع بين التكنولوجيات الجديدة والحق في الصحة والعمل والحماية الاجتماعية وحرية التعبير. وأُصدرت هذه السلسلة في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

٣٤ - ونظم المعهد وشركاؤه في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبعثة الدائمة لجمهورية كوريا نشاطين في إطار الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. فالنشاط الأول، بالتعاون مع البعثتين الدائمتين للنمسا والدانمرك، كان مناسبة جانبية رسمية بشأن حقوق الإنسان ناقشت تصميم وتنفيذ التكنولوجيات الجديدة وتسخير التكنولوجيات لتحقيق أهداف حقوق الإنسان. أما النشاط الثاني المنفَّذ بالتعاون مع سينما الأمم المتحدة، فهو عرض للفيلم الوثائقي ''The Cleaners'' أعقبته مناقشة عامة.

٣٥ - وعقد المعهد أيضاً اجتماعاً ضم خبراء وجهات مؤثرة من أوساط الكتل المتسلسلة والباحثين والممارسين في مجال التنمية لمناقشة موضوع ''تسخير الكتل المتسلسلة لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة: حقيقة أم خيال؟'' على هامش المنتدى العالمي للاستثمار الذي انعقد في جنيف في عام ٢٠١٨.

## ٥ - الربط بين الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان

٣٦ - الغرض من النشاط المعنون ''الربط بين الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان''، الذي بدأ منذ عام ٢٠١٣، هو تحسين فهم النهج القائم على مراعاة حقوق الإنسان والمتبع في مجال الحماية الاجتماعية وإيجاد موارد يمكن أن تساعد على تنمية القدرات اللازمة لإنشاء نظم حماية اجتماعية قائمة على مراعاة الحقوق. ويشمل منتدى إلكتروني[٤] يبيّن المبادئ الأساسية ويتضمن الصكوك ذات الصلة، وأمثلة عن الاجتهادات القضائية، والممارسات الفضلى، وشروح الخبراء بشأن المواضيع الرئيسية. ودعم المعهد هذا النشاط خلال فترة السنتين من موارده التمويلية المؤسسية غير المخصصة.

٣٧ - وطوال فترة السنتين، عمل المعهد مع ١٠ شركاء آخرين لوكالات الأمم المتحدة بصفته مدير المنتدى. ونظم مناسبتين جانبيتين رسميتين أثناء دورات مجلس حقوق الإنسان من أجل التوعية بالمنتدى والتعريف به.

٣٨ - وتعاون المعهد أيضاً مع إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية من أجل عقد دورة استثنائية للمؤتمر الخامس لشبكة سن لوائح تنظيمية بشأن العمل اللائق، وذلك للتوعية بأهمية اتباع نهج قائم على مراعاة حقوق الإنسان في مجال الحماية الاجتماعية.

٣٩ - وفي وقت لاحق، نُشرت خمس ورقات من ورقات المؤتمر، بالإضافة إلى مقدمة عنه، في عدد خاص من مجلة *International Social Security Review* في موضوع ''حق الإنسان في الضمان الاجتماعي''[٥].

## ٦ - التغلب على أوجه عدم المساواة في عالم منقسم: دعوة إلى تقديم ورقات والمؤتمر الدولي

٤٠ - عدم المساواة هو أحد أكبر التحديات في الوقت الحالي، إذ يعرقل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتحفِّز سيطرة الصفوة على السلطة الاقتصادية والسياسية هذه الفوارق؛ وتقوض الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛ وتغذّي الفقر وانعدام الأمن والجريمة وكراهية الأجانب.

٤١ - ومع تزايد نفوذ الصفوة واتساع الثغرات المجتمعية، تصبح المؤسسات التي تمثل المصلحة العامة والقيم العالمية مستضعفة أو مستغلة على نحو متزايد، ويُغض الطرف عن الرؤى المتعلقة بالعدالة والإنصاف الاجتماعيين. ونتيجة لذلك، يتجزأ المجتمع بطرق تتضح معالمها أكثر فأكثر، فتزايدُ الفجوة بين ذوي الامتيازات وسائر المجتمع يعيد ترتيب الهياكل الكبرى وواقع الحياة المحلي بشكل جذري، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات عميقة ليس في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية فحسب، وإنما أيضاً في حياة الناس اليومية.

(٤) متاح على الرابط التالي: www.socialprotection-humanrights.org.

(٥) متاح على الرابط التالي: https://onlinelibrary.wiley.com/toc/1468246x/70/4.

٤٢ - وتسعى خطة عام ٢٠٣٠ إلى التغلب على هذه الفوارق وإلى عدم ترك أي أحد خلف الركب. ولكن كيف يمكن تحقيق هذه الرؤية الطموحة في الظروف الحالية، حيث أولئك الذين يملكون السلطة يعملون على إدامة الوضع الراهن الذي يستفيدون منه؟ وكيف يمكننا أن نبني التحالفات تدريجياً للدفع بالتغييرات السياسية والسياساتية المطلوبة لبلوغ ميثاق اقتصادي واجتماعي منصف وشامل للجميع في القرن الحادي والعشرين؟

٤٣ - وفي عام ٢٠١٨، أعلن المعهد عن دعوة مفتوحة لتقديم ورقات تمهيداً لتنظيم مؤتمر دولي في موضوع ''التغلب على أوجه عدم المساواة في عالم منقسِم: بين سلطة الصفوة والتعبئة الاجتماعية''. وفي هذا المسار من العمل، يسعى المعهد إلى تسليط الضوء على عدم المساواة ليس لتأثيره على ''قاعدة الهرم'' فحسب، وإنما أيضاً في ما يتعلق بسلطة الصفوة وجميع تشعباتها. ودعم المعهد هذا النشاط من موارده التمويلية المؤسسية غير المخصصة، في حين يحصل المؤتمر على الدعم من مؤسسة فريدريك إيبرت ومركز جنيف الدولي للاستقبال.

٤٤ - وتم تلقي أكثر من ١ ٠٠٠ عرض في إطار الدعوة إلى تقديم ورقات. وفي المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نُظمت تسعة اجتماعات خبراء حضرها علماء وممارسون من أكثر من ٣٠ بلداً ومن طائفة متنوعة من التخصصات. وقدّم كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، فرانسوا بورغينيون، والناشطة البيئية والباحثة المناصرة للمرأة، فندانا شيفا، كلمتين رئيسيتين. وشاركت جامعة جنيف في استضافة المائدة المستديرة الافتتاحية العامة بحضور نايلة كبير وساسكيا ساسِن وجومو كوامي سوندارام، في موضوع ''محركات عدم المساواة؟ الصفوة والسياسة والسلطة''. وناقش فريق خبراء من الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني سياسات التغيير المحدِثة للتحول، ليُختتم المؤتمر بحصيلة موجهة نحوَ الممارسة العملية.

٤٥ - وشجع المؤتمر تبادل المعارف والتعلم المتبادل بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأمم المتحدة والحكومات الوطنية، في ما يتعلق بالتغيير التدريجي للتحالفات والسياسات نحو إقامة مجتمعات أكثر إنصافاً واستدامةً وعدالةً. واقتُرحت أيضاً توصيات قائمة على الأدلة بشأن الطرق المبتكرة التي يمكن أن تعمل مختلف الجهات الفاعلة معاً على تصميم وتنفيذ ميثاق اجتماعي اقتصادي محدِث للتحول في القرن الحادي والعشرين.

٤٦ - وفي المستقبل، سيشارك المعهد بهذه الأدلة والتحليلات الجديدة في مناقشات الأمم المتحدة وعمليات وضع السياسات على الصعيد القطري، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والمناقشة العالمية بشأن عدم المساواة في الفترة التمهيدية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩. ويعتزم المعهد مواصلة البحوث في هذا الصدد.

## ٧ - النتائج والآثار الأخرى

٤٧ - نُشر في عام ٢٠١٧ مجلد منقح بعنوان *Towards Universal Health Care in Emerging Economies: Opportunities and Challenges* (نحو توفير الرعاية الصحية الشاملة في الاقتصادات الناشئة: الفرص والتحديات) في إطار سلسلة Social Policy in a Development Context التي يصدرها

المعهد/بلغريف (السياسات الاجتماعية في سياق التنمية)[٦]. وجرى تعميم نتائج البحوث وتوصيات السياسة العامة على الجمهور العالمي عن طريق حلقة دراسية شبكية بالشراكة مع مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل[٧]، ونُظمت حفلة إصدار كتاب في جنوب أفريقيا بمناسبة مؤتمر السياسات الاجتماعية في أفريقيا لعام ٢٠١٧.

٤٨ - وأجرى المعهد الدراسات التالية الصادر بها تكليف خلال فترة السنتين من أجل كيانات تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات الدول الأعضاء:

(أ) ''التغيير المحدِث للتحوّل لفائدة الأطفال والشباب في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠'' (Transformative change for children and youth in the context of the 2030 Agenda for Sustainable Development) (منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ٢٠١٧-٢٠١٨). وجمعت هذه الدراسة أعمال المعهد بشأن المسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة ومفهوم التغيير المحدِث للتحوّل على نحو ما طوره وبحث فيه تقرير المعهد الرئيسي لعام ٢٠١٦ *الابتكار في مجال السياسات من أجل تغيير محدِث للتحوّل: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* [٨]، وأنشطة اليونيسف البحثية والتنفيذية لفائدة الأطفال؛

(ب) ''غرب البلقان، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: فرص التحول'' (The Western Balkans, EU accession, and the 2030 Agenda for Sustainable Development: opportunities for transformation) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ٢٠١٧-٢٠١٨). كُلف المعهد بإعداد تقييم لما نُفذ من أهداف التنمية المستدامة في بلدان غرب البلقان، كمساهمة هامة منه في المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨؛

(ج) ''دعم تعميم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان الشراكة الشرقية'' (Supporting mainstreaming and implementation of the SDGs in the Eastern Partnership countries) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ٢٠١٨). بعد النجاح في إنجاز تقييم لبلدان غرب البلقان، كُلف المعهد بتكييف المنهجية مع بلدان الشراكة الشرقية كمساهمة هامة منه في المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩؛

(د) ''رعاية السجناء وتأهيلهم وإعادة إدماجهم: الدروس المستفادة من التجارب الناجحة'' (Welfare, rehabilitation and reintegration of prisoners: lessons from successful experiences) (المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، المملكة العربية السعودية؛ ٢٠١٦-٢٠١٧). صدر هذا التقرير لتسترشد به وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في عملها. ونُشر بوصفه ورقة عمل للمعهد في عام ٢٠١٨[٩].

---

(٦) متاح على الرابط التالي: www.palgrave.com/de/series/14480.

(٧) استضاف الحلقة الدراسية الشبكية موقع socialprotection.org.

(٨) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/flagship2016.

(٩) نُشرت الصيغة المنقحة من التقرير تحت عنوان '' Experiences with welfare, rehabilitation and reintegration of prisoners: lessons learned?'' (التجارب في مجال رعاية السجناء والتأهيل وإعادة إدماجهم: أية دروس مستفادة؟). متاح على الرابط التالي: http://www.unrisd.org/gisler-et-al.

## باء – المسائل الجنسانية والتنمية

٤٩ – على الرغم من وجود عجز في الملاك الوظيفي المخصص لبرنامج البحوث في المسائل الجنسانية والتنمية خلال فترة السنتين، سعى المعهد إلى الإبقاء على علاقات التعاون في البحوث وعلاقاته مع الشبكات في مجال المسائل الجنسانية والتنمية. وأُسند إلى كبير منسقي البحوث دور منسِّق المسائل الجنسانية. وعلى الرغم من أن نسبة وضع المعهد للمشاريع الجديدة كانت منخفضة، إلا أنه حافظ على مستوى الأنشطة البحثية والإنتاجية بفضل تعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات العمل. وأخذ المعهد تكافؤ الجنسين في الاعتبار عند تخطيط جميع أنشطته وتنفيذها، ومثلت النساء أكثر من ٥٠ في المائة من شبكته للبحوث و ٥٠ في المائة من المساهمين في نواتج البحوث.

٥٠ – وقد وُضع مشروع بحوث جديد بشأن حقوق مغايري الهوية الجنسانية، في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وما ورد فيها من التزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ولقيت مبادرة المعهد في هذا المجال اهتماماً كبيراً على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، على الرغم من ظهور صعوبة في تعبئة التمويل.

٥١ – وبحلول نهاية فترة السنتين، عزَّز المعهد وضعه المالي. فقد أصبح قادراً على الشروع في تعيين كبير باحثين في الشؤون الجنسانية والتنمية في عام ٢٠١٩، وسعى إلى تعيين موظف فني مبتدئ من ذوي الخبرة في الشؤون الجنسانية ليبدأ في تكوين حافظة البحوث في هذا المجال البرنامجي.

### ١ – تحليل ممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من منظور مناصِر للمرأة: وجهات نظر من أمريكا اللاتينية والهند

٥٢ – كان المعهد شريكاً في مشروع يهدف إلى تقديم تحليل ممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من منظور مناصِر للمرأة في أمريكا اللاتينية والهند. وقد بدأ تنفيذ المشروع في عام ٢٠١٥ وانتهى في عام ٢٠١٨. ومولته الشبكة السويسرية للدراسات الدولية وقاده معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية. وشارك في هذا التحقيق المتعدد التخصصات أيضاً أفرقة بحوث من الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) والهند.

٥٣ – وتضطلع المرأة بدور كبير في أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي يمكن العثور عليها في معظم القطاعات الاقتصادية. وكان الغرض من البحث هو سد بعض الثغرات في تحليل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسياساته من منظور مناصِر للمرأة.

٥٤ – ولتلخيص المواضيع الرئيسية للبحث ونتائجه، اشترك فريق المشروع في إعداد المذكرات الثلاث التالية: ”إنعاش إعادة الإنتاج الاجتماعي من خلال ممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني“ (Revalorization of social reproduction through social and solidarity economy practices)؛ و ”الممارسات التضامنية وتشكيل المواضيع السياسية وإجراءات التغيير“ (Solidarity practices and the formation of political subjects and actions for change)؛ و ”جعل السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مستدامةً ومناصِرة للمرأة ومحدِثة للتحوّل: البحث في التحديات“ (Making public policies for SSE sustainable, feminist-conscious and transformative: exploring the challenges).

٥٥ - وسجلت الأفرقة التي تدير دراسات الحالات الإفرادية الست تسجيلات فيديو أثناء العمل. ويمكن الاطلاع على ذلك الإثبات المستندي للجمعيات التعاونية النسائية المدروسة ونتائج البحث في شريط الفيديو المعنون ''Bubbling up: solidarities, feminisms and social reproduction'' (مستجدات: مظاهر التضامن وأوجه مناصرة المرأة وإعادة الإنتاج الاجتماعي)[١٠].

### ٢ - النتائج والآثار الأخرى

٥٦ - قام كل من مؤسسة فريدريك إيبرت ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بنشر التقرير المعنون ''ابتكارات في مجال الرعاية: مفاهيم جديدة، جهات فاعلة جديدة، سياسات جديدة'' في عام ٢٠١٧[١١]. ويعرض التقرير أمثلة ملموسة على السياسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الغاية ٤-٥ من أهداف التنمية المستدامة، التي تركز على الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وتقدير قيمتها.

٥٧ - ونُشرت أربع مقالات في مجموعة عنوانها ''التعبئة النسوية، وصياغة المطالبات، وتغيير السياسات'' في عام ٢٠١٨[١٢]. وتعد هذه المقالات نتاجاً للمشروع المعنون ''متى ولماذا تستجيب الدول لمطالبات النساء؟ فهم التغيير في سياسات المساواة بين الجنسين في آسيا''[١٣].

## جيم - الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

٥٨ - يسلِّط البرنامج المتعلق بالعمل في إطار الأبعاد الاجتماعية لبرنامج التنمية المستدامة الضوء على إمكانية إسهام الحلول الإيكولوجية الاجتماعية المبتكرة والنُهج البديلة في مواجهة ممارسات التنمية غير المستدامة وتغير المناخ والظلم الاجتماعي. وفي إطار مواصلة جهود المعهد الرامية إلى إبراز ودراسة المسائل التي لها أهمية بالغة في التنمية المستدامة لكنها تتعرض عادةً للإهمال أو التجاهل، يركز البرنامج على الطابع المتشابك للسياسات والممارسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على الصعيد العالمي والوطني والمحلي.

٥٩ - وخلال فترة السنتين، واصل المعهد توسيع حافظة بحوثه المتعلقة بتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث قام ببحوث جديدة في الاقتصاد الاجتماعي في سول، ودور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حماية الفئات الضعيفة في البيئات الحضرية. وأُطلقت مبادرة متعددة السنوات بشأن المؤشرات المستخدمة في قياس أثر التنمية المستدامة.

٦٠ - ومن ضمن التقدم المحرز في مسار العمل المتعلق بالسياسات الإيكولوجية الاجتماعية خلال فترة السنتين، عمل المعهد مع شبكات البحوث والسياسات التي تركز على القدرة على المجابهة كنهج متعدد التخصصات في التعامل مع مسألة الاستدامة، وأنشأ مبادرة جديدة للتعاون في مجال البحوث بشأن نهج الانتقال العادل، وبدأ في تنفيذ مشروع لدراسة مسألة التكيُّف المفضي إلى إحداث تغيير جذري في التعامل مع تغير المناخ في المدن الساحلية في جنوب شرق آسيا.

---

(١٠) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/feminist-sse، باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

(١١) متاح على الرابط التالي: http://library.fes.de/pdf-files/iez/13282.pdf.

(١٢) انظر *Development and Change vol. 49, No. 3* (May 2018), pp. 695-789.

(١٣) انظر http://www.unrisd.org/80256B3C005BB128/(httpProjects)/FFDCCF9EE4F2F9C6C1257B-EF004FB03E.

## ١ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٦١ - تتطلب التنمية المستدامة اجتماعياً إعادة التفكير في العلاقة بين تنظيم الاقتصاد واستدامة النتائج. وقد أدت الأزمات العالمية المتعددة، إلى جانب الزخم الذي ولّدته خطة عام ٢٠٣٠، إلى إحياء المساعي لإيجاد سبل بديلة لتنظيم عمليات الاستهلاك والإنتاج والتوزيع.

٦٢ - ويشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى بعض أشكال الإنتاج والتبادل التي ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحسين الرفاهية والمساهمة في تحقيق الاستدامة من خلال بناء تنظيمات وعلاقات قائمة على التعاون والتضامن. ويعكس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نهجاً تكاملياً متمحوراً حول الناس ومراعياً لكوكب الأرض، وقادراً على المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المبدأ الجوهري لخطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٦٣ - وواصل المعهد مشاركته النشطة في عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وخلال فترة السنتين، قاد المعهد إجراءات الدعوة إلى تقديم ورقات تتضمن تقييماً لمساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الشاملة والمستدامة[١٤]؛ وقام بتصميم وتنفيذ عملية حصر لمدى استيعاب مصطلح ”الاقتصاد الاجتماعي والتضامني“ من جانب المنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي[١٥]؛ ونشر موجزاً للمنهجيات المستخدمة في قياس حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأثره[١٦].

### (أ) تسخير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تسليط الضوء على الاقتصاد الاجتماعي في سول

٦٤ - قام المعهد ببحوث في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بتمويل من المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي، لدراسة الاقتصاد الاجتماعي في سول وإسهاماته المحتملة والفعلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها على الصعيد المحلي.

٦٥ - واستناداً إلى مصادر ثانوية وأدلة تجريبية جديدة، يكشف التحليل الكيفية التي يسهم بها الاقتصاد الاجتماعي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة. فقد كشف التحليل عن وجود نظام إيكولوجي متنام للاقتصاد الاجتماعي بفضل توسيع نطاق الاقتصاد الاجتماعي في سول، والتزاماً راسخاً لدى حكومة منطقة حاضرة سول بكل من الاقتصاد الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة. وإذ يحدد البحث بعض القيود والتحديات في السياق الحالي، فإنه يشير في الوقت ذاته إلى عدد من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها أي مدينة أخرى تسعى إلى التعلم من هذه التجربة في تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيزه واستغلال إمكاناته باعتباره وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

---

(١٤) انظر http://www.unrisd.org/80256B3C005BE6B5/(httpNews)/B0AF81DFDB8D672FC125829E004A D9F5?OpenDocument&newstype=news.

(١٥) انظر ttp://unsse.org/wp-content/uploads/2018/05/UNTFSSE-KH-Resources-Mapping-of- Intergovernmental-Documentation-on-Social-and-Solidarity-Economy-SSE.pdf.

(١٦) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/ib9.

٦٦ - وقد نُشرت نتائج البحث في تقرير ولخصت في ثلاثة موجزات توجيهية بعنوان ''إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني'' و ''الاقتصاد الاجتماعي في سول: تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية'' و ''الاقتصاد الاجتماعي واتباع نهج متكامل إزاء أهداف التنمية المستدامة بعد إضفاء الطابع المحلي عليها في سول: التحقق من الأدلة''(١٧).

٦٧ - وفي عام ٢٠١٨، عرض المعهد البحث وآثاره على صعيد السياسات العامة في لقاء عُقد على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي.

### (ب) حماية الفئات الحضرية الضعيفة في أوقات المنازعات: دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٦٨ - المعهد شريكٌ بحثي في المشروع المقرر تنفيذه في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ لدراسة دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حماية الفئات الضعيفة في المناطق الحضرية. وتقود المشروع جامعة جنيف وتموّله الشبكة السويسرية للتعاون الدولي.

٦٩ - وقد تمحور قدر كبير من النمو الذي حدث مؤخراً في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وخاصة في أوروبا، حول توفير الخدمات والإدماج الاجتماعي للمهاجرين واللاجئين. وتُجري حالياً بحوث في هذا الصدد في برغامو في إيطاليا وجنيف وهيراكليون في اليونان، لاستكشاف دور العناصر الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتحديات التي تواجهها في ما يتعلق بتخفيف التوتر بين المواطنين المولودين في البلد العاطلين عن العمل والمهاجرين واللاجئين. وتهدف هذه البحوث إلى تحديد خصائص البيئات السياساتية التي تكفل التضامن في المجتمعات المحلية وتجعله جزءاً لا يتجزأ منها. وستكون النتائج مفيدة لصانعي السياسات والممارسين الذين يسعون إلى إيجاد سياسات مبتكرة وشاملة تتعلق باللاجئين والمهاجرين في المناطق الحضرية.

## ٢ - المؤشرات المستخدمة في قياس أثر التنمية المستدامة

٧٠ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبدعم من مركز الدراسات في مجال مباشرة الأعمال الحرة الاجتماعية في جمهورية كوريا، بدأ المعهد في تنفيذ مشروع مدته أربع سنوات بشأن المؤشرات المستخدمة في تقييم أثر التنمية المستدامة بهدف تقييم وتحسين المنهجيات ونظم المؤشرات التي تستخدم لقياس وتقييم أداء الكيانات الربحية وغير الربحية في ما يتعلق برؤية خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها.

٧١ - وقد تحسنت فعالية قياس الاستدامة والإبلاغ بشأنها تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بفضل استحداث معايير جديدة وإصلاح الأدوات الموجودة. ويهدف المشروع إلى توسيع نطاق قياس الاستدامة والإفصاح والإبلاغ بشأنها ليشمل المؤسسات والمنظمات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ وتحديد نقاط البيانات والمؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي يمكن أن تساعد على اعتماد نُهج قياس الاستدامة التي تستخدمها المؤسسات الربحية؛ ووضع واختبار مجموعة من مؤشرات أثر التنمية المستدامة التي يمكن أن تعالج تحديات القرن الحادي والعشرين التي وُضعت خطة عام ٢٠٣٠ للتصدي لها.

(١٧) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/sse-sdgs-seoul.

## ٣ - الصلات التي تربط بين السياسات الاجتماعية والبيئية

٧٢ - تجلب التنمية المستدامة معها الازدهار ورفاه البشر في نطاق الحدود الإيكولوجية لكوكب الأرض. وفي إطار نهج إيكولوجي اجتماعي إزاء صنع السياسات وتنفيذها، غدت الأنشطة الاقتصادية إحدى وسائل تحقيق الإنصاف والاستدامة البيئية. وقد طبّق المعهد هذا الإطار على البحوث التي أجراها لدراسة الأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ وآثاره.

### (أ) ربط التفكير المتعلق بالقدرة على المجابهة بالتغيير الجذري

٧٣ - عزَّز المعهد مشاركته في المناقشات العلمية والسياساتية حول القدرة على المجابهة على الصعيد الاجتماعي الإيكولوجي من أجل تحقيق الاستدامة، حيث نظم جلسة في مؤتمر القدرة على المجابهة، المعقود في عام ٢٠١٧، ونشر سلسلة من المقالات التحليلية. ودعم المعهد هذا النشاط باستخدام التمويل المؤسسي غير المخصص.

٧٤ - وهذا العمل، الذي اختير من الورقات المقدَّمة استجابة لدعوة مفتوحة، يجمع بين مساهمات متعلقة بمجموعة متنوعة من التخصصات (علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ودراسات التنمية والعلوم السياسية) والسياقات الجغرافية، من أجل استكشاف أمثلة على الكيفية التي تُعالج بها التحديات الاجتماعية البيئية، بداية من النُهج المحلية والمجتمعية حتى السياسات الوطنية والقانون الدولي، ومدى نجاح الاستجابات في بناء القدرة على المجابهة وتشجيع التغيير الجذري.

### (ب) منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل

٧٥ - يزداد مصطلح ”الانتقال العادل“ انتشاراً واستخداماً، ولكن ما المقصود به وكيف يمكن تفسير الاهتمام المتزايد به؟ وبتمويل من مؤسسة روزا لكسمبرغ ودعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ودعم عيني من المعهد التابع لجامعة لندن في باريس، أنشأ معهد الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل، بهدف الرد على تلك الأسئلة.

٧٦ - والهدف من منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل هو تحليل مختلف المنظورات الشائعة في فهم الانتقال العادل والحديث عنه وصياغة الأطر المتعلقة به، من أجل إثراء الحوار العلمي - السياساتي وتقديم توصيات محددة بشأن كيفية استخدام نهج الانتقال العادل لتشجيع التغيير الجذري من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة. ومن المقرر أن يقدم المنتدى تقريراً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

٧٧ - وتشتمل المبادرة على منتدى إلكتروني[١٨] يشترك في استضافته المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية وشركاء المشروع. ويعرض المنتدى مجموعة متنوعة من الدراسات الإفرادية التي أجريت بشأن الانتقال العادل والخطابات المستخدمة في الحديث عنه والنُهج المتبعة في تحقيقه وآثارها على الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

٧٨ - وفي ٢٠١٨، عُرض العمل المضطلع به في إطار مبادرة التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل في حلقة عمل نظمتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتوعية في أفريقيا بأهمية تنفيذ

(١٨) يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: https://medium.com/just-transitions.

تدابير استجابةً لتغير المناخ، وعُرضت أيضاً في إطار سلسلة الحوارات المتعلقة بتخضير الوظائف، التي نظمها فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة. وسيصدر التقرير النهائي في المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر.

### (ج) التكيف المفضي إلى إحداث تغيير جذري في التعامل مع تغير المناخ

٧٩ - تتطلب آثار تغير المناخ اتخاذ إجراءات سريعة لتقليل نطاق هذه الآثار والتأهب للآثار التي لا يمكن تجنبها. وعادة ما تركز تدابير التكيف في المدن الساحلية إما على التدخلات الحمائية التي تعتمد بكثافة على البنية التحتية من أجل تقليل التعرض للمخاطر، أو التدابير المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد على الصمود والتكيف. ويُولى اهتمام ضئيل نسبياً لمسألة سد الفجوة بين الاثنين.

٨٠ - ونظم المعهد اجتماعاً لفريق خبراء، عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، لمناقشة مفهوم التكيف المفضي إلى إحداث تغيير جذري (الذي يُفهم على أنه التغيير الذي يتيح التغلب على الأسباب الجذرية للضعف) كوسيلة لإدماج البعد الاجتماعي في تدابير التكيف مع تغير المناخ. وسيقيّم المشاركون آثار هذا النهج وإمكانية مساهمته في بناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في المناطق الحضرية والتنمية الاجتماعية في مدينتين كانتا موضع دراسة إفرادية وهما: مدينة هو شي منه في فييت نام، وجاكرتا في إندونيسيا.

٨١ - وستُعرض التوصيات في حلقة دراسية عامة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وفي ورقة موقف وموجز سياساتي. ويحظى هذا العمل البحثي بدعم وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية.

## ٤ - النتائج والآثار الأخرى

### (أ) تقييم هيئات المجتمع المدني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٨٢ - استضاف المعهد المناسبتين اللتين أقيمتا للإعلان عن صدور تقريري عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ من سلسلة التقارير المعنونة ''تسليط الضوء على التنمية المستدامة'' في جنيف. وهذه التقارير، التي تعد بمثابة تقارير ''موازية'' معبرة عن المجتمع المدني، يصدرها ائتلاف عالمي من منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية.

### (ب) التدريب من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٨٣ - في عام ٢٠١٧، عرض المعهد نتائج البحوث التي أجراها لدراسة الكيفية التي يمكن بها للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن ييسّر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، وذلك بحضور ١٢٠ مشاركاً من أكثر من ٥٠ بلداً في دورة الأكاديمية الصيفية للأمم المتحدة التي استضافها مركز المعارف للتنمية المستدامة التابع لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وعمل المعهد أيضاً مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة على استحداث ست وحدات تعلُّم مصغرة على أساس التقرير الرئيسي للمعهد لعام ٢٠١٦ المعنون "*Policy Innovations for Transformative Change: Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development*" (''ابتكارات في مجال السياسة العامة من أجل إحداث التغيير الجذري: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠'').

### (ج) اليوم العالمي للعمل الاجتماعي

٨٤ - دعا المعهد الدولي لبحوث التنمية الاجتماعية شـــركاء العمل الاجتماعي المحليين والدوليين إلى زيارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف للاحتفال باليوم العالمي للعمل الاجتماعي في عام ٢٠١٧ تحت عنوان ''العمل الاجتماعي والتنمية المســـتدامة''، وفي عام ٢٠١٨ تحت عنوان ''العمل الاجتماعي والشباب: نحو تنمية مستدامة شاملة للجميع''. وبهذه الطريقة، ساعد المعهد على مد جسر بين المجتمع الدولي والعاملين في الحقل الاجتماعي الموجودين في طليعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### (د) المنتدى العربي للتنمية المستدامة

٨٥ - في عام ٢٠١٧، تعاون المعهد مع اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آســـيا في التحضـــير للمنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة وفي تنظيمه، حيث استخدم نتائج البحوث لتوفير الإرشادات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها بشكل متسق ومنسق في المنطقة العربية.

## رابعا - الاتصال والتوعية

٨٦ - تتطلب ولاية المعهد منه أن تكون بحوثه ذات صلة بالسياسات العامة وأن تتناول مسائل ملحة تهمُّ منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويهدف المعهد إلى ضمان أن تصل بحوثه إلى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المعنية بمختلف جوانب التنمية الاجتماعية وبأن تسترشد العمليات الوطنية والحكومية الدولية المتعلقة بالســياســات العامة، وجهود الدعوة التي يبذلها المجتمع المدني، والمناقشــات العلمية بنتائج هذه البحوث. وخلال فترة الســنتين، اضــطلع المعهد بطائفة من الأنشــطة الابتكارية والتقليدية في مجالي الاتصال والدعوة من أجل إتاحة بحوثه للجهات المعنية الرئيسية وجعلها في متناول تلك الجهات وملائمة لها، وذلك بهدف توســيع نطاق الاهتمام به وحضــوره في المجتمع العالمي، وتعزيز المشــاركة والتفاعل مع مختلف فئات الجمهور.

٨٧ - وخلال فترة السنتين، قام المعهد بما يلي:

(أ) إعداد ونشـر مجموعة واسـعة من النواتج القائمة على البحوث، شملت ٢٥ ورقة بحثية، و ١٧ تقريراً موجزاً عن الســياســات العامة وتقارير موجزة أخرى، و ٢٣ مقالة صــحفية وفصــولَ كُتب استعرضها الأقران، وأكثر من ٦٠ مدونة ومقالة تحليلية؛

(ب) استخدام وسائط الإعلام الرقمية من أجل تقديم البحوث والاتصال مع جمهور عريض، مما أســهم في توليد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ عملية تنزيل للمنشــورات[١٩]، و ٨٠ ٠٠٠ مشــاهدة لمقاطع

(١٩) تم تنزيلها من الموقع التالي: www.unrisd.org.

الفيديو[٢٠]، و ٠٠٠ ٨٤ تنزيل لملفات البث الرقمي[٢١]، وتحقيق عدد متابعين بلغ إجماليه ما يقرب من ٠٠٠ ٥٢ على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمعهد[٢٢]، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(ج) تعزيز المشاركة والحوار المباشرين في ما بين أصحاب المصلحة من خلال ما يقرب من ٥٠ مناسبة نظَّمها (أو اشترك في تنظيمها) مع الأمم المتحدة ودول أعضاء وشركاء في الأوساط الأكاديمية وهيئات المجتمع المدني؛

(د) إرسال ١١ نشرة إلكترونية لنشر نتائج البحوث ومعلومات أخرى في أوساط جمهور عريض[٢٣]، و ٨ رسائل إخبارية إلكترونية مصممة لتلبية الاحتياجات من المعلومات البحثية لدى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في مجال السياسات الإنمائية بالأمم المتحدة.

٨٨ - ومن القنوات الهامة لتأثير المعهد على البحوث مشاركةُ موظفيه في الأنشطة الاستشارية والتشاورية للكيانات التابعة للحكومات وللأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماعات الخبراء، وتقديم مساهمات شفوية أو خطية، عند الاقتضاء. وقد اضطلع موظفو المعهد بأكثر من ٨٠ نشاطاً استشارياً وتشاورياً في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

## خامسا - المسائل المؤسسية

٨٩ - لا يتلقى المعهد أي تمويل من ميزانية الأمم المتحدة ولذلك يعتمد على الموارد التي يتلقاها أساساً من الحكومات والمؤسسات. ولقد تغير سياق تمويل المعهد كثيراً في العقد الماضي، لأن المانحين تحولوا عن التمويل المؤسسي إلى تمويل المشاريع عن طريق عمليات تنافسية.

٩٠ - وساعد هذا التغيير على توجيه الجهات التي تتولى إعداد البحوث نحو تلبية مطالب المموِّلين، ولقد رحَّب المعهد بما وفَّره ذلك من حوافز. وفي الوقت نفسه، كان من الصعب على المعهد، بسبب ما يتفرَّد به من خصائص، الاستعاضة عن التمويل المؤسسي غير المخصص الآخذ في الانخفاض بالتمويل المخصَّص فقط للمشاريع. وتشمل هذه الخصائص الآفاق البعيدة المدى، والإصرار على العمل مع باحثين من بلدان الجنوب وتعزيز قدراتهم، واتباع نهج نقدي، وموقع المعهد ضمن هيكل الأمم المتحدة.

٩١ - ومع ذلك، نجح المعهد خلال فترة السنتين في بناء حافظة كافية من المشاريع تمتد حتى عام ٢٠٢٠، تنفيذاً للاستراتيجية المؤسسية للمعهد. وقد سمحت زيادة التركيز على استرداد التكاليف ذات الصلة بالمشاريع بإعادة بناء الاحتياطيات لحماية المعهد من الصدمات في المستقبل.

٩٢ - وتم الاتفاق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف على أن المعهد سيحتفظ باحتياطي لتغطية النفقات المحتملة ذات الصلة بإعادة الموظفين إلى الوطن. وقرر المجلس الاحتفاظ باحتياطي إضافي لتغطية

(٢٠) مشاهدات على قناة المعهد على موقع يوتيوب (انظر www.youtube.com/unrisd).

(٢١) تم تنزيلها من موقعي iTunes و PlayerFM.

(٢٢) إجمالي عدد المتابعين هو مجموع عدد المعجبين والمتابعين والمشتركين والزوار المنفردين لحسابات المعهد على مواقع Facebook و Twitter و YouTube و LinkedIn. وكان إجمالي عدد متابعي المعهد قد بلغ ٤٢٨ ٤٥ متابعاً في عام ٢٠١٧.

(٢٣) متاح في الرابط التالي: www.unrisd.org/ebulletin-list.

النفقات المقدرة للأشهر الأربعة الأولى من أي سنة معينة، بغية التخفيف من المخاطر المتعلقة بمسائل التدفق النقدي، وذلك بسبب توقيت تلقي تبرعات المانحين غير المخصصة في بداية العام.

٩٣ - وبلغت القيمة الإجمالية للاحتياطيات حوالي مليون دولار في نهاية فترة السنتين. وسيُستخدم المزيد من المدخرات لإعادة إنشاء بعض مناصب البحوث، وتحديدًا في مجال المسائل الجنسانية والتنمية.

٩٤ - وعلى الرغم من زيادة نجاح تمويل المشاريع، لا يزال المعهد يعتمد على مستوى أساسي من التمويل المؤسسي غير المخصص. وفي فترة السنتين الجديدة، سيكون من المهم ليس فقط الحفاظ على الدعم المقدَّم من الشركاء المؤسسيين الحاليين، ولكن أيضاً البحث عن فرص جديدة حيثما وجدت.

٩٥ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد المعهد اجتماعاً لأصحاب المصلحة مع ممثلي المانحين الثنائيين والشركاء الرئيسيين، ومع كيانات الأمم المتحدة وإدارات أمانتها العامة، لمناقشة الاستراتيجية المؤسسية للمعهد وسبل تمويله وإدارته.

## ألف - استعراض منتصف المدة

٩٦ - بالإضافة إلى التقارير السردية السنوية، أجرى المعهد في عام ٢٠١٧ تقييماً ذاتياً من منظور نموذجه المنطقي للإدارة القائمة على النتائج. وقيّم هذا الاستعراض بحوث المعهد واتصالاته. كما قيّم الجوانب المتصلة بعمليات المعهد، بما في ذلك إصلاح الإدارة، والاستقرار المؤسسي والمالي، والجهود المبذولة لزيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل واستدامته من خلال تعبئة الموارد وتنويعها.

٩٧ - ومن خلال عملية التقييم الذاتي، تقرر أن العمل الموضوعي للمعهد في مجال البحوث والاتصالات يسير في الاتجاه الصحيح، إذ يحدد المعهد برنامج عمله وأولوياته ويفي بالتزاماته في حدود ظرف الميزانية المتاحة. وشمل التقييم أيضاً تحليلاً بشأن ما إذا كانت النواتج التي أُنجزت ذات كتلة حرجة كافية للوفاء باستراتيجية المعهد وولايته. وقد أظهرت القياسات والتحليلات أن عمل المعهد كان موضع تقدير واستخدام من جانب أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأكاديميون والمجتمع المدني وواضعو السياسات الوطنية والممارسون، وداخل الأمم المتحدة، ومن ثم فقد تجاوز عتبة الكتلة الحرجة.

٩٨ - وقد أجري تقييم للمخاطر في ما يتعلق بتمويل المعهد وعملياته وإدارته. وبالنسبة لكل من المخاطر التي حُددت، تم تعيين درجة تأثيره واحتمال حدوثه، وتم اقتراح إجراءات تخفيفية له. وكانت الرسائل الرئيسية لتقييم المخاطر كما يلي:

(أ) الخطر الأكبر الذي يواجهه المعهد هو انخفاض التمويل المؤسسي غير المخصص. ومن شأن حدوث انخفاض عن المستوى الحالي أن يترجَم مباشرة إلى تخفيضات في أعداد الموظفين وفي الأنشطة البحثية. واستناداً إلى الالتزامات المتعلقة بالتمويل غير المخصص، ركز المعهد خلال فترة السنتين على تعبئة المزيد من التمويل المخصص للمشاريع وعلى رفع معدلات استرداد التكاليف. ومع المستوى الحالي للتمويل غير المخصص، وبفضل تدابير تعزيز الوضع المالي المتخذة لكفالة كفاية الاحتياطيات في تغطية جميع الالتزامات الحالية والخصوم المحتملة، يعمل المعهد في ظل مستوى قابل للبقاء وللاستدامة، بصرف النظر عما إذا كان التمويل المخصص للمشاريع سيكون أكبر أو أقل مما كان مقرراً أو مساوياً له؛

(ب) لا يزال الخطر الرئيسي المرتبط بملاك الموظفين يتمثل في أن المعهد لديه قدرة دون المستوى الأمثل في برنامجه للبحوث في المسائل الجنسانية والتنمية. وعلى الرغم من تعميم مراعاة القضايا

الجنسانية في جميع أنشطة المعهد واستمرار الأنشطة المنفصلة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، قد يكون لعدم وجود كبير منسقين متفرغ للبحوث أثر سلبي على مصداقية المعهد في هذا المجال التخصصي. وبحلول نهاية فترة السنتين، أعاد المعهد تعزيز وضعه المالي وأصبح في وضع يتيح له الشروع في استقدام كبير باحثين في مجال البحوث في المسائل الجنسانية والتنمية في عام ٢٠١٩.

(ج) عمليات إصلاح الإدارة المتفق عليها مع أصحاب المصلحة الأساسيين للمعهد ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاستقرار المعهد على المدى الطويل. وقد شُرع في تنفيذ عملية إصلاح الإدارة خلال فترة السنتين.

## باء - الإدارة والموظفون

٩٩ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان ما مجموعه ٧ موظفين يعملون بموجب عقود في المعهد بجنيف، وهم: المدير، واثنان من كبار منسِّقي البحوث، وموظف بحوث، وموظف لشؤون الاتصالات والتوعية، وموظفان للإدارة والدعم. وتلقى المعهد دعماً من ألمانيا في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ لتعيين موظف فني مبتدئ من أجل التركيز على الأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ. وبمجرد أن انتهى هذا الدعم، تم تعيين الموظف الفني المبتدئ كموظف بحوث في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٠٠ - وتتلقى مشاريع المعهد الدعم من باحثين مبتدئين يُوظَّفون بصفة استشاريين: فخلال فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، كان هناك أربعة محلِّلي بحوث. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم ثلاثة استشاريين أنشطة الاتصالات. كما استضاف المعهد ٨ زملاء أبحاث زائرين واستفاد من دعم المتدرِّبين الداخليين.

## جيم - الإدارة والمجلس

١٠١ - اجتمع مجلس المعهد في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ويومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٠٢ - وتغيَّر تشكيل المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد انتهت ولاية رئيسة المجلس، مورين أونيل، التي دامت ست سنوات. ووافق الأمين العام على تعيين يواكيم بالمه لفترة أولية مدتها سنتان، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وكان السيد بالمه يعمل بالفعل كعضو في مجلس الإدارة منذ تموز/يوليه ٢٠١٣.

١٠٣ - وقد انتهت مدة عضوية كل من هوانغ بينغ وباتريشيا شولتز في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

١٠٤ - وانتهت مدة العضوية الأولى لكل من جيمي أديسينا وآصف بيات وديفيد هولم ويواكيم بالمه (عُيّن لاحقاً كرئيس) وأونالينا سيلولوان في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعادة ترشيحهم لمناصبهم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

١٠٥ - ولا تزال مدة العضوية الأولى لساراسواتي مينون (٢٠١٥-٢٠١٩) جارية.

١٠٦ - وفي الجلسة العامة الثالثة والثلاثين، أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترشيح لجنة التنمية الاجتماعية لسيلفي دورر كعضو في المجلس لمدة أربع سنوات تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

١٠٧ - وعلى هذا النحو، وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان قد جرى تعيين ستة أعضاء في المجلس وبقيت أربعة مقاعد شاغرة.

١٠٨ - وخلال فترة السنتين، أجرى المعهد استعراضاً شاملاً لنظامه الأساسي التأسيسي، بالاشتراك مع مجلس إدارة المعهد وشركائه الرئيسيين في التمويل وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وكان الهدف من الاستعراض هو تحديث أساليب عمل المعهد، بما في ذلك طرائق عمل مجلس الإدارة، للتأكد من أنها صالحة لكل الأحوال ولتعزيز سبل التدبير والرقابة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان النظام الأساسي المنقح يخضع لاستعراض نهائي لترتيبات الخدمات المشتركة من جانب شعبة الشؤون الإدارية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

## دال - التقرير المالي

١٠٩ - لا يتلقى المعهد أية أموال من الميزانية العامة للأمم المتحدة، فهو يُموَّل كلياً من التبرعات التي تقدِّمها الحكومات ومؤسسات البحث وهيئات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

١١٠ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، ومع العلم بأن حسابات عام ٢٠١٨ لا تزال مفتوحة، يُقدَّر مجموع إيرادات المعهد (باستثناء الإيرادات المتنوعة) للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بمبلغ ٤,٧٨٥ ملايين دولار (انظر الجدول). ويُقدَّر مجموع النفقات بمبلغ ٤,٣١١ ملايين دولار.

١١١ - ويُقدَّر التمويل المؤسسي (غير المخصَّص) بمبلغ ٣,٨٢٢ ملايين دولار، أتى منه مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من فنلندا، ومبلغ ٢,٢٩٢ مليون دولار من السويد، ومبلغ ١,١٢٩ مليون دولار من سويسرا (انظر الجدول).

١١٢ - ويعتمد المعهد حالياً على مموِّلين اثنين رئيسيين - هما السويد (الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي) وسويسرا (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ووزارة الخارجية الاتحادية)، لتمويل التكاليف المؤسسية والأنشطة الرئيسية المتصلة بالبحوث والاتصالات والتأثير.

١١٣ - وينتهي اتفاق التمويل الممتد لسنتين الذي أُبرم مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (٢٠١٧-٢٠١٨) في نهاية عام ٢٠١٨. وينتهي اتفاق التمويل الممتد لثلاث سنوات الذي أُبرم مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في نهاية عام ٢٠١٩.

١١٤ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، وافقت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي على مواصلة تمويل المعهد بنفس المستوى الحالي لعام ٢٠١٩، تلى ذلك مناقشات بشأن سيناريوهات التمويل المقبلة لعام ٢٠٢٠ وما بعده. وتكفل هذه الاتفاقات المتعدِّدة السنوات تدفقات تمويلية يمكن التنبؤ بها وتدعم استقرار المعهد في المستقبل.

١١٥ - ويُقدَّر التمويل المخصَّص (للمشاريع) بمبلغ ٢١٥ ٩٦٣ دولاراً. وقد قدمت لكسمبرغ (وزارة العمل والعمالة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني) الدعم للعمل على إنشاء مركز للمعرفة يُعنى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار الأنشطة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وساهمت ألمانيا، من خلال وزارة الخارجية الاتحادية، في تمويل مشروع بعنوان ''التكيف المفضي إلى إحداث تغيير جذري: معالجة الأسباب الجذرية للضعف أمام تغير المناخ في جنوب شرق آسيا''. وقُدِّمت أموال أخرى من

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصـــادية لأوروبا، إلى جانب عدد من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات ومنظمات غير حكومية أخرى (انظر الجدول).

١١٦ - وجاءت مســـاهمات هامة لا ترد في الجدول من حكومة ألمانيا (موظف فني مبتدئ، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧)، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف (من أجل الحيز المكتبي ودعم البرامج).

## مصادر التمويل، الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨[أ]

*(بدولارات الولايات المتحدة)*

| *الجهة المانحة* | |
|---|---|
| **البلدان** | |
| فنلندا، وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة | ٤٠٠ ٠٠٠ |
| ألمانيا، وزارة الخارجية الاتحادية | ٥٣ ٩٩٠ |
| لكسمبرغ، وزارة العمل والعمالة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني | ٥٩ ٧٣٧ |
| السويد، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي | ٢ ٢٩٢ ٤٦٦ |
| سويسرا، وزارة الخارجية | ٢٠٠ ٠٠٠ |
| سويسرا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون | ٩٢٩ ٣٦٢ |
| **وكالات الأمم المتحدة** | |
| مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان | ٨ ٥٦٠ |
| مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف | ٣٠ ٠٠٠ |
| اللجنة الاقتصادية لأوروبا | ٧٠ ٠٠٠ |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | ٦٠ ٠٠٠ |
| **مؤسسات البحوث وجهات تمويل أخرى** | |
| مركز الدراسات في مجال مباشرة الأعمال الحرة الاجتماعية | ٣٤٤ ٥٠٠ |
| المنتدى الاجتماعي الاقتصادي العالمي | ١٧٩ ٤٠٠ |
| معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية | ٣٠ ٢٦٨ |
| المركز الوطني للدراسات الاجتماعية | ١٥ ٠٠٠ |
| مؤسسة روزا لكسمبرغ | ٢٤ ٧٩٣ |
| جامعة العلوم التطبيقية والفنون للمنطقة الغربية لسويسرا | ٣٢ ٠٥٥ |
| جامعة بازل | ٢٧ ٨٣١ |
| جامعة جنيف | ٢٧ ٠٨١ |
| **المجموع** | **٤ ٧٨٥ ٠٤٣** |

(أ) التقديرات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، باستثناء الإيرادات المتنوعة والمساهمات العينية.